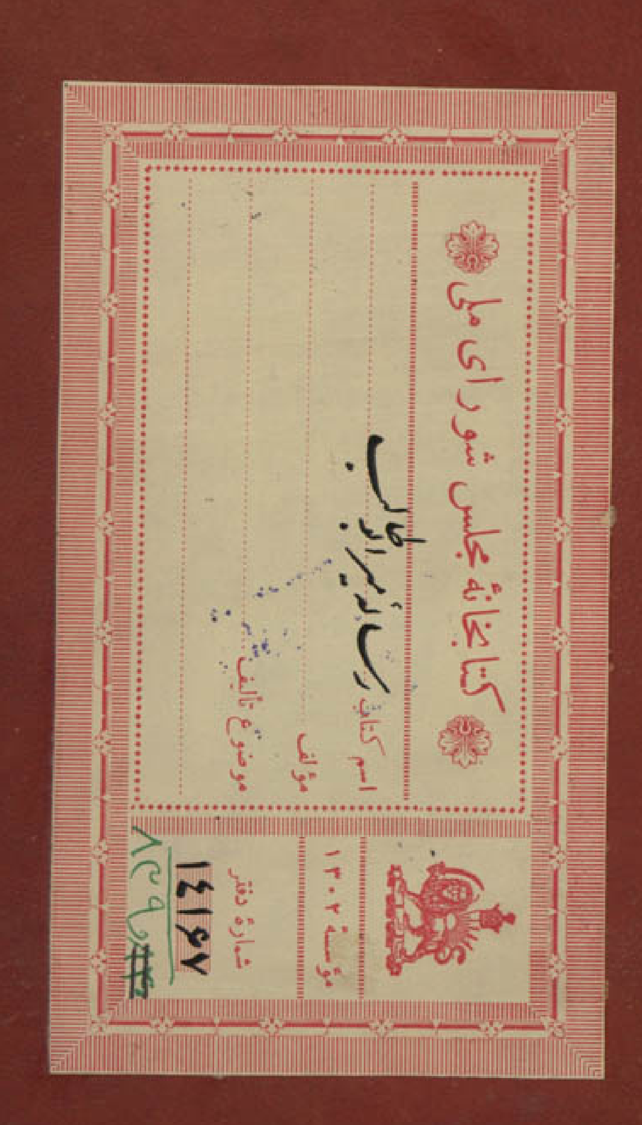
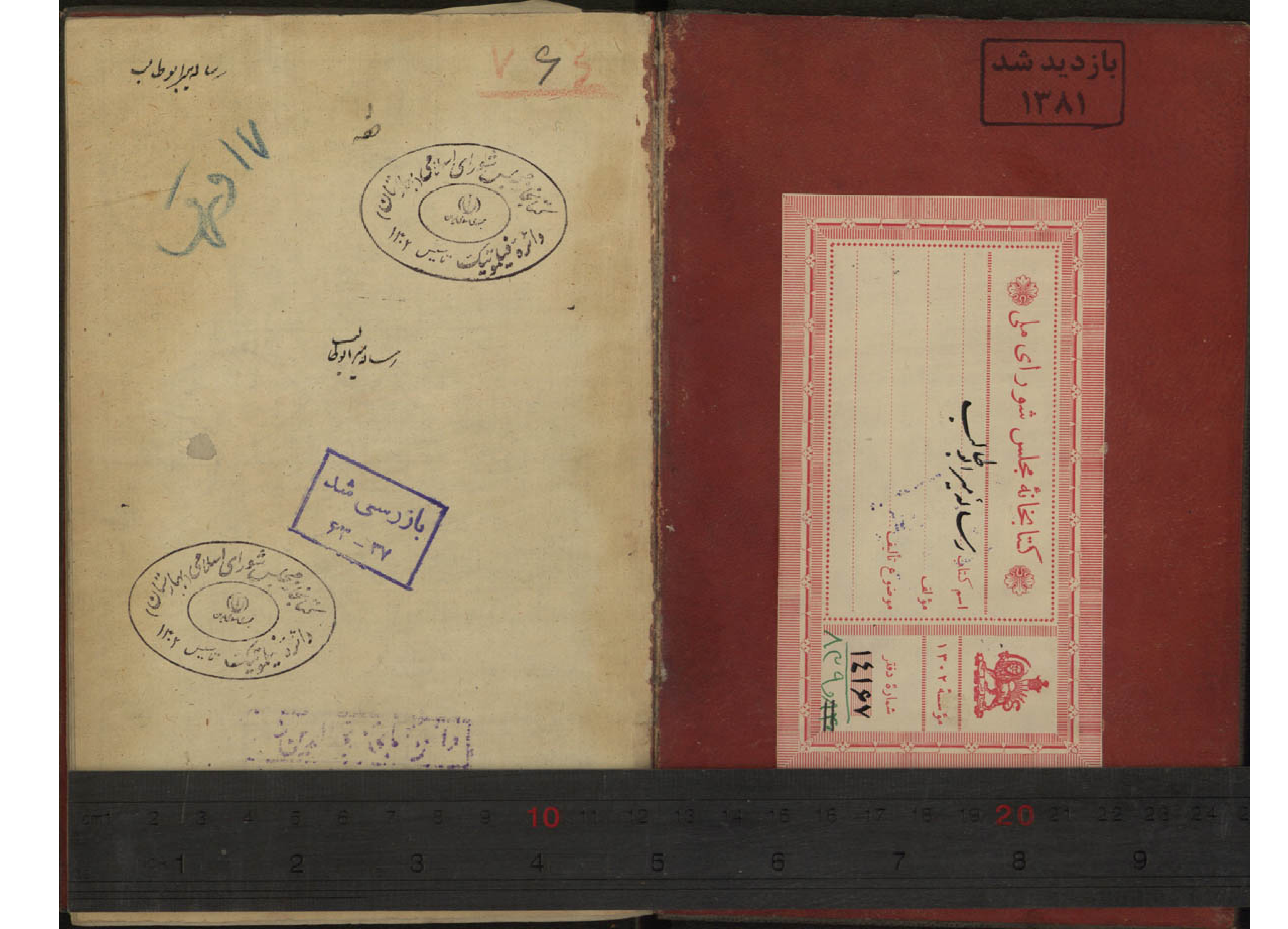

کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی


کتابخانه مجلس شورای اسلامی ایران
دائره فیلموتیک


کتابخانه مجلس شورای اسلامی
دائره فیلموتیک


کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب
مؤلف
موضوع تألیف
مؤسسه ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر
۱۴۱۶۷



رساله میرابوطالب
رساله میرابوطالب
بازرسی شد
۳۷ - ۶۳
بازدید شد
۱۳۸۱
کتابخانهٔ مجلس شورای ملی
اسم کتاب رساله میرابوطالب
مؤلف
موضوع تألیف
مؤسسهٔ ۱۳۰۲
شمارهٔ دفتر ۱۴۱۶۷


داخل کتابخانه مجد الدین شد
نمره ۲۳۳۶ شهر ... سنه ۱۳





بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لمن يقضى بالحق وهو خير الفاصلين والصلوة
على رسوله المبعوث على العالمين صلى الله عليه وآله
اجمعين اما بعد فيقول الفقير الحقير ابو طالب بن
محمد رضا الحسنى الحسينى اوتيا كتابهما باليمين واو
قفا يوم القيمة موقف الامنين لما رايت مسئلة تقليد

الميت مسئله مهمة كثيرة الفائدة ولم تنقح فى كلام احد
من العلماء حتى اشفت شموسها على الافول واستوطن
الافاضل زوايا الخمول فصار قول الميت كالميت
مشهورا بين الفحول مع انه لا حجة لهم فيه من المعقول
والمنقول طفقت رساله وجيزة على تحقيقه وصحته
فى نهاية الوضوح والتنقيح وذكرت دلائل الطرفين
مع الاختصار والترجيح وتمسكت فى جواب المانعين
بذيل العدل والانصاف وتجنبت فى رد ما اوردهم
مذهب البغى والاعتساف راجيا من الله تعالى حسن
التوفيق واصابة الحق بالتحقيق وقائلا رب ادخلنى
مدخل صدق واخرجنى مخرج صدق واجعل لى من
لدنك سلطانا نصيرا وما ينصرنى فى هذا الباب الا

الاعنايه سلطان سلاطين الجهان وافتخار خواقين
الدوران مقوى جند الله بالسيف الغاصب الناصب المشهور
وناصر دين الله بالجند المجند المؤيد المنصور واهب
التاج للاكليل وناهب المنطقة من الجوزاء من
لاح شقائق التوحيد من شواهق جبال جبلته و
داح دوحة العدل من دواهق سجيته بل فاح من
مساحب اذيال همته ارج النيابة النبوية وساح
من مساكب انهار رحمته فلج الخلافة العلوية منه
بداية الهداية واليه معاد الرشاد له دعوة الحق
وهو لكل قوم هاد قاصم انصاب الخوارج وناصب
النواصب قادح اقداح الاعاجم وازلام الاعارب
ملك الغزاة والمجاهدين مقنن قوانين الاجتهاد في

اعلاء الدين حافظ ثغور الاسلام هو الذي طلع
سهيل طلعته من يمان الايمان على بيضة الاسلام
المجاهد المعاهد لجيش الفتح والظفر مقدمة الجيش
للخلف المظفر المنتظر السلطان بن السلطان بن السلطان
الخاقان بن الخاقان بن الخاقان محمد شاه خلد الله ملكه
وادام الله ايام سلطنته وابد الله اعوام دولته
وزين الله سماء اعتلائه بثواقب ثبات ودوائر
الدوام وقوم الله مقام كبريائه الى قيام الحجة القائم
بين الركن والمقام وعسى الله ان يتمتع بها الطلاب
ويترتب عليها نتائج الاجر والثواب ولئن فاتني
الثناء الجميل في العاجل فحسبي ما ارجو من الثواب
الجزيل في الآجل وما توفيقي الا بالله عليه توكلت واليه

انيب فاعلم انه فی تقليد الميت خلاف ظاهر اكثر
العلماء المنع منه مطلقا وذهب بعضهم الی الجواز
مطلقا ومنهم من فصل فمنع مع وجود الحی لا مع
عدمه ومال بعض المتاخرين الی جواز التقليد
للمقلد الذی كان يقلده فی حيوته بخلاف الابتدائی
واستقر به بعض المحققين من المتاخرين والقول بالجواز
المطلق هو الاقوی اذ الاحتجاجات المذكورة لنفی
الحجية فی كلام الاصحاب كلها اوهن البيوت كبيت
العنكبوت منها ما قاله العلامة رحمه الله فی التهذيب
الاقرب انه ان حكی عن ميت لم يجز العمل به اذ لا قول
للميت ولهذا ينعقد الاجماع علی خلافه فيه انه مع
المصادرة بحسب الحقيقة لا يلائم مذهب الامامية

رضوان الله عليهم فانهم فی الاجماع فانه لا عبرة
عندهم بقول احاد المجمعين بل انما هو لكشف الاتفاق
عن رای المعصوم ع ولذلك يقولون بعدم ضرر
مخالفة معروف النسب مع الحيوة ايضا وشهادة
الميت معتبرة فی الجرح والتعديل وهو يستلزم الاعتداد
بقوله فی عداد الكبار فتدبر ومنها ان متابعة
الاعلم والاورع من المجتهدين واجب بالاجماع
والوقوف عليهما فی هذا العصر بالنسبة الی
الاعصار السابقة غير ممكن فيه انه يمكن الاطلاع
عليهما بالاثار والاخبار والتصانيف ونحو ذلك
وهذا فی غاية الظهور ولا يخفی ان هذا الاجماع
حجة للمجوزين فلا تغفل ومنها ان المجتهد اذا تغير

رايه فقد وجب العمل برايه الاخير وهو غير متميز
في الاموات فيه انه مع ان التميز ممكن للعلم بتواريخ
كتبهم ووفياتهم انما يتم فيمن علم فيه تغير الراي
ولم يضر احتمال التغير للاصل كالحي ومنها ان
دلايل الفقه لما كانت ظنية لم تكن حجيتها الا با
الظن الحاصل معها وهذا الظن يمتنع بقاؤه بعد
الموت فيبقى الحكم خاليا عن السند فيخرج عن كونه
معتبرا شرعا وزاد الفاضل المدقق مير محمد باقر
الداماد ره في كتابه شارع النجاة ان المجتهد بعد
موته يمكن ظهور خطاء ظنه كما في حال الحيوة فلا
يمكن القول باصالة لزوم اتباع ظنه اذ بقاء الموضوع
معتبر في الاستصحاب والجواب عنه انه بعد تسليم

زوال الاعتقادات والعلوم القائمة بالنفس
الناطقة بعد الموت منع خلو الحكم عن السند لانه
اذا حصل للمجتهد العلم او الظن بالحكم الشرعي من
دليل اقترن به علمه او ظنه فلا يجوز العمل بذلك
الحكم الذي افتى به في حيوته بعد موته ولا يكفي
لسنديه ذلك الحكم بالنسبة الى المقلد علمه او ظنه
السابق المقترن به مع عدم العلم بالمزيل في حيوته
لا بد لنفيه من دليل ودعوى لزوم بقاء ظن المجتهد
الى حين عمل المقلد اول المسئلة غاية لزوم عدم العلم
بتغير اعتقاده وهو حاصل ههنا بحسب الفرض و
احتمال ظهور خطاء الظن غير مضر كما في الحي فاصالة
لزوم اتباع ظنه بحاله ولذلك مال بعض المتاخرين

الى جواز التقليد للمقلد الذى كان يقلده فى حيوته
دون تقليد الابتدائى واستقربه بعض المحققين منهم
والغفلة عنهم فى هذه التخصيص اذ لا فرق بين الابتدائى
والاستدامتى لاتحاد الطريق فى المسئلتين فيجرى
ادلة المسئلة الابتدائى فى المسئلة الاستدامتى
اثباتا ونفيا بلا تفاوت فتدبر ولا تغفل وههنا
وجوه اخر جدا لا نطول الكلام بذكرها وذكر ما فيها
ولضعف هذه الوجوه المذكورة وغيرها قال صاحب
المعالم ره والحجة المذكورة للمنع فى كلام الاصحاب
على ما وصل الينا ردية جدا لا يستحق ان يذكر ثم قال
ويمكن الاحتجاج له بان التقليد انما ساغ للاجماع
المنقول سابقا وللزوم العسر والحرج بتكليف الخلق

بالاجتهاد وكلا الوجهين لا يصلح دليلا فى موضع
النزاع لان صورة حكاية الاجماع صريحة فى
الاختصاص بتقليد الاحياء والعسر والحرج يندفعان
بتسويغ التقليد فى الجملة ولا يخفى ان حاصله و
مرجعه الى ان الاصل حرمة العمل بالظن وما دل
على جواز التقليد امران الاول الاجماع المنقول
من العلماء على الاذن للعوام فى الاستفتاء وهو
صريح فى الاحياء والثانى لزوم العسر والحرج
لولاه وهو لا يثبت جواز التقليد مطلقا حتى لو كان
هنا لك حجة وتحقيق هذا المقام يحتاج الى تجديد
الكلام فى ان امثال زماننا جواز العمل بالظن
الا ما يثبت حرمته او الاصل حرمة العمل به الا

ما ثبت جوازه ولما كان اثبات ظن المعلوم الحجية
دونه خرط القتاد فالحق هو الاول كما حقق في موضعه
فالاصل في زماننا جواز العمل بالظن في الفروع
الا ما ثبت حرمته كالقياس والاستحسان وغيرهما
لا الاصل حرمة العمل بالظن وعلى هذا عموم النهي
عن التقليد واتباع الظن ممنوع فان بعض الظن اثم
لا كله وهو انما في الاصول بالنظر الى سياق الايات
وانه الذي لا يعتبر فيه الظن دون الفروع سلمنا مع
امكان العلم لا مع انسداده والدليل في التقليد
ليس هو محض الاجماعات المنقولة حتى يقال انها صريحة
في الاحياء وليس محض لزوم العسر والحرج ايضا حتى
يقال باندفاعه بتقليد الحي مع انه لا يتم به عموم المنع

بل هو اعتراف بجوازه اذا لم يوجد حي والمدعى
العموم وغاية ما في الباب ان لزوم العسر والحرج
يدل على جواز التقليد ومنع وجوب الاجتهاد عينا
وكذا ما ورد من الاخبار من رجوع الناس بامر الائمة
الى محمد بن مسلم ويونس بن عبد الرحمن والفضل بن
شاذان وامثالهم في اقوالهم واحكامهم على ما
ذكره الكشي في ترجمتهم ولكن تخصيص الحي واخراج
الميت يحتاج الى دليل اذ التخصيص خلاف الاصل
ومنع انحصار اندفاع العسر بتقليد الاحياء اذ
الاندفاع بتقليد الميت ايضا بل هو انسداد باب
العلم وانحصار المناص في الظن ودلالة الاخبار
كما ستعرف ان شاء الله تعالى قال صاحب المعالم ره

القول بالجواز قليل الجدوى على اصولنا لان المسئلة
اجتهادية وفرض العامي فيها الرجوع الى فتوى
المجتهدين وحينئذ فالقائل بالجواز ان كان ميتا
فالرجوع الى فتواه دور ظاهر وان كان حيا فاتباعه
فيها والعمل بفتوى الموتى في غيرها بعيد عن الاعتبار
فيه ما لا يخفى اذ لا نسلم ان هذه المسئلة اجتهادية
بل من توابع المسائل الكلامية ويجب فيها الاجتهاد
لا التقليد على التفصيل المذكور في الاصول من
معذورية الغافل وكفاية الظن مع عدم امكان
العلم ولو بالاعتماد على قول عالم حي او ميت ولا
يشترط في معرفة هذه المسئلة حصول شرايط الاجتهاد
في الفروع ولو سلمنا كونها اجتهادية وفرض العامي

فيها الرجوع الى فتوى المجتهدين فلا يتم هذا ايضا
اذ لو جوز التجزي في الاجتهاد لجاز كون المكلف
مجتهدا في هذه المسئلة الاصولية زاعما انه يجوز
الرجوع الى الميت فيرجع اليه في الباقي من المسائل
ولو لم يجوزه لا بعد في تقليد مجتهد حي في هذه
المسئلة وتقليد الاموات في الباقي وادعاء البعد
في مثل هذه المقامات البرهانية بعيد عن الاعتبار
فتدبر ثم قال ايضا مخالف لما ظهر من اتفاق علمائنا
على المنع من الرجوع الى فتوى الميت مع وجود الحي
بل قد حكى الاجماع فيه صريحا بعض الاصحاب ان هذا
لشيء عجاب اذ لو اتفق العلماء رضوان الله عليهم على
هذا لاستغنى عن التطويل الذي ذكره ولا نزاع

وفى تحققه الاجماع اشكال كما لا يخفى نعم يظهر
هذا التفصيل من كلام بعض علمائنا وهو الشيخ ركن
الدين محمد بن على الجرجانى فى شرح المبادى حيث
قال الاشبه ان يقال المستفتى ان وجد المفتى لم يجز
له الاستفتاء فى الحاكى سواء كان عن حى او ميت
لانه مكلف بالاخذ باقوى الظنين فيتعين عليه
كالمجتهد فانه يجب العمل باقوى الدليلين فان لم يجد
فلا يخلو اما ان يجد من يحكى عن حى ولا فان وجده
تعين ايضا وان لم يجده فاما ان يجد من يحكى عن الميت
او لا فان وجده وجب الاخذ بقوله وان لم يجده وجب
الاخذ من كتب المجتهدين الماضين قال الشيخ سليمان
فى الرسالة مثل ذلك ونقل ايضا مثل ذلك عن

الشيخ على بن هلال ولا يخفى ما فى كلامهم من التناقض
والتهافت لانه اذا كان مكلفا بالاخذ باقوى
الظنين فالمكلف به هو فاذا حصل من الحاكى عن
حى تعين العمل به سواء وجد المفتى ام لا واذا حصل
من الحاكى عن ميت تعين العمل به ايضا سواء وجد
الحاكى عن حى ام لا وسواء وجد المفتى ام لا فهذا
الدليل يناقض المدعى وهذا الترتيب لا طائل
تحته بل هذا الدليل دليل على الجواز المطلق كما لا
يخفى على المتامل فتامل ثم فصل صاحب الوافية
تفصيلا غريبا حيث قال الذى يختلج فى الخاطر فى
هذه المسئلة ان من علم من حاله انه لا يفتى فى المسائل
الا بمنطوقات الادلة ومدلولاتها الصريحة كالصدوق

سو غيرهم من القدماء يجوز تقليده حيا كان او
ميتا ولا يتفاوت حيوته وموته في فتاويه واما من
لا يعلم من حاله ذلك كمن لا يعمل باللوازم الغير
البينه والافراد الغير البينة الاندراج فيشكل
تقليده حيا كان او ميتا ثم اورد سوالا على نفسه
بانه يلزم عدم جواز اعتماد المجتهد على اعتقاده
في هذه القسم الثاني في عمل نفسه ايضا واجاب
بانه لا يلزم ذلك لانه اذا جزم باللزوم او الفردية
يحصل له الجزم بالحكم الشرعي ومخالفة الحكم المقطوع
به غير معقول فيه غفلة وذهول اولا ان ما نسب
الى بعض القدماء من العمل بما ذكره ممنوع كما هو
ظاهر للمتتبع كيف لا فان البناء على ذلك يوجب

تقاعد الفقيه عن الافتاء اذ لا يتم الفقيه بذلك
كما لا يخفى ثانيا انه قول حادث خارق للاجماع
المركب ثالثا ان اطلاع المقلد بذلك وتفرقته بين
القسمين امر متعسر بل متعذر رابعا انه اذا ثبت
حجية اجتهاد المجتهدين من القسم الثاني على نفسه
ثبت حجيته على العامي ايضا لعموم الادلة سيما اذا
كان الحكم مجر وما به كما ادعاه خامسا ان جل
الاحكام والفتاوي التي يحتاج اليها العامي انما
يستنبط من القسمين الاخرين وغالب احتياج الناس
الى المجتهد انما هو في ذلك واغرب منه ما بني عليه
هذا الحكم وهو ان كون اختلافهم في القسمين الاخرين
كاشف عن غلطهم بخلاف اختلاف الحاصل في القسم

الظانون الحق على تمييز يرجع الى اختلاف الاخبار اذ عدم الاعتماد
على الاخيرين ان كان لكون الاختلاف ناشيا من
عدم اصابة الحق فالاختلاف في العمل بالاخبار
ايضا مبنى على اختلافهم في الترجيحات المامور بها
بينهما فالترجيح انما يصدر من راى المجتهد وفكره
والغلط فيه غير عزيز مع ان الفرق بين الظواهر و
النصوص وغيرهما من الامور الاجتهادية فرب ظاهر
عند بعضهم خفي عند اخر وبالعكس الى غير ذلك
من المفاسد الواردة على هذا التفصيل فتدبر فالاقوى
جواز التقليد من الميت مطلقا سواء كان يقلده في
حيوته لولا الاول من جهة دليل العقل وهذا
يتوقف على تمهيد مقدمة وهو ان عمل المقلد

يقول المجتهد ليس من باب التعبد المحض بل لانه كاشف
عن نفس الامر ظنا كما ان عمل المجتهد على الادلة
كذلك اذ لا ريب ان البناء على الثاني ارجح لكشفه
عن الواقع والتتبع يحكم بان مراد الشارع هو تحصيل
الاقرب الى نفس الامر وقوله تعالى الذين يستمعون
القول فيتبعون احسنه يشهد عليه وفي مقبولة
عمر بن حنظله وما في معناها من الاخبار دلالة
على ذلك بالنسبة الى المجتهد والمقلد كليهما فلا
حظها ومما يؤيد ان بناء المقلد ايضا على الظنون
كالمجتهد لا محض التعبد بتقديم الاعلم والاورع
وقد علل بكون قوله اقوى وارجح اذا تمهد هذا فعرف
ان رجوع العامي الى المجتهد من جهة دليل العقل بانه

بعد فرض بقاء التكليف يقيناً بالحكم الواقعي وانسداد
باب العلم اليه وقبح تكليف ما لا يطاق فلا مناص
الا الظن كالمجتهد يحصل من الامارات الفقهية فكما ان ظن المجتهد
كذا ظن المقلد يحصل بمتابعة المجتهد فحينئذ يحتاج
مع التعدد في تعيين من يجب تقليده الى العمل بالظن
لانه بعد سد باب العلم مكلف بالاخذ بالاقوى
الظنين كالمجتهد فيجب عليه الرجوع الى العلماء
المستنبطين حتى ظهر به رجحانهم من تميز العلماء بمقتضى
فهمه فالمعيار هو ما حصل به الرجحان فقد يحصل
ذلك من الحي وقد يحصل من الميت واذا حصل له
الظن في الفروع بقول الميت بان ما قاله هو حكم الله
فلا معنى لترك متابعته وترك تقليده والعمل بقول

غيره

غيره مع بقاء ذلك الظن بالحكم الفرعي الواقعي فان
العمل بقوله هو تكليفه مع قبح ترجيح المرجوح على
الراجح والقول بان قول الميت لا يفيد الظن جزاف
اذ لا مدخلية للموت والحيوة في حصول الظن بحكم
الله الواقعي اذ كلاهما انما يعتمدان على ادلة متحدة
الماخذ والقول بعدم جواز تقليد الميت لاجل
موته وجواز تقليد الحي لاجل حيوته انما يصح من اجل
التعبد المحض فيؤل الكلام الى ان المقلد يظن من جهة
الشهرة والاجماع المنقول ان له متابعة الاحياء
لا الموتى وقد عرفت ان بناء المقلد على الظنون كا
لمجتهد لا محض التعبد مع ان الاجماعات المنقولة في
تقديم الاعلم والاورع اوضح واكثر مما نقل من منع

تقليد الميت كما لا يخفى على الماهر في الاصول غاية
الامر ان الاجماع المنقول هو ظني والشهرة ايضاً ظني
فاذا حصل للعامي الظن القوي بقول الميت في المسئلة
الفرعية بحكم الله الواقعي بانه حكم الله في الواقع فكيف
يعارض به الظن الضعيف الحاصل من الاجماع المنقول
او الشهرة على عدم جواز العمل بتقليد الميت ثم اذا
دار امره في مسائل الفروع بين مجتهدين احدهما
حي والاخر ميت وحصل له الرجحان في ان متابعة
ذلك الميت اقرب الى حكم الله الواقعي للامارات
الخارجة والقراين الدالة ولو بسبب مدح العلماء
ووصفهم ذلك الميت بالاتقان والتحقيق فكيف يجب
او يجوز للعالم الذي لا يجوز تقليد الميت منعه عن

ذلك اذا لم يحصل له الظن بقوله بان ما فهمه باطل
فحاصل التحقيق في المسئلة ان المقلد ايضاً كالمجتهد
بناؤه على العمل بالظن لا محض التقليد في تقليد المجتهد
واذا آل الامر الى العمل بالظن وقوته فكلما حصل
له الظن القوي بحكم الله الواقعي بعد سد باب العلم
فهو تكليفه سواء كان ذلك بتقليد الحي او الميت
ومع حصول قوة الظن في جانب قول الميت لا يجوز
العمل بقول الحي فتدبر والثاني دلالة الاخبار
عليه منها ما روى الكشي في ترجمة يونس بن عبد
الرحمن بسنده عن الفضل بن شاذان عن ابيه عن احمد بن
ابي خلف قال كنت مريضاً فدخل علي ابو جعفر يعود
في مرضي فاذا عند رأسي كتاب يوم وليلة فجعل

يعرضه ... ورقة ورقة حتى اتى عليه من اوله الى
اخره فجعل يقول رحم الله يونس رحم الله يونس
والظاهر ان الكتاب كان كتاب الفتوى فحصل تقرير
الامام ع على تقليد يونس بعد موته ومنها ايضا
ما روى بسنده عن داود بن القاسم ان ابا جعفر
الجعفري قال ادخلت كتاب يوم وليلة الذي
الفه يونس بن عبد الرحمن على ابي الحسن العسكري ع
فنظر فيه وتصفحه كله ثم قال هذا ديني ودين ابائي
وهو الحق كله ولو لم يجز العمل بقول الميت لانكر ع
العمل به حين عرضه مع انه ع يصدقه ولا يخفى ان
هذا الحديث يؤيد حديث السابق فتدبر ومنها ما
روى الكليني في اصول الكافي عند ذكره رواية

الكتب

الكتب هكذا عدة من اصحابنا عن احمد بن محمد بن خالد
البرقي عن بعض اصحابه عن ابي سعيد الخيبري عن
المفضل بن عمر قال قال لي ابو عبد الله ع اكتب
وبث علمك في اخوانك فان مت فاورث كتبك
بنيك فانه ياتي على الناس زمان هرج لا يانسون فيه
الا بكتبهم لا خفاء في دلالته على العمل بقول
الميت بل في غاية الظهور وايضا ابن بابويه صرح
بجواز العمل به في من لا يحضره الفقيه مع انه كثيرا
ما ينقل فتاوى ابيه وهو صريح في تجويزه العمل بفتاوى
ابيه بعد موته وانكاره مكابرة الثالث الاجماع على
وجوب متابعة الاعلم والاورع من المجتهدين والاصح
الحي يحتاج الى دليل والتشبث بان الوقوف عليهما

وايضا روى الكليني
في ... واصول
كتاب الله ... وعند ذكره ...
الكافي وعند ... هكذا
العالم والمتعلم
علي بن ابراهيم عن احمد بن
محمد البرقي عن علي بن الحكم
عن علي بن ابي حمزة عن
ابي بصير قال سمعت ابا
عبد الله ع يقول من
علم خيرا فله مثل اجر
من عمل به قلت فان
علمه غيره يجري
ذلك له
ان علم الناس كلهم
جرى له قلت فان مات
قال وان مات فان
ظاهر يدل على انهم
يعملون بذلك العلم
بعد موته ولا شك
ان فقهاء الامامية
رضوان الله

علیهم انّا
یعلمون الناس علوم
اهل البیت لا علوم
الفقهاء الاربعة و
نحوهم من اهل القیاس

فی الاصول والفروع فی هذا العصر غیر ممکن قد عرفت انه یمکن
الاطلاع علیهما بالآثار والاخبار والتصانیف
ونحو ذلک فی غایة السهولة الرابع اطباق الناس
علی النقل عن العلماء الماضین ووضع الکتب من
المجتهدین ولو لم یجز تقلیدهم لزم ان یکون بلا فائدة
والقول بان فائدة النقل والتصنیف معرفة طریق
الاجتهاد من تصرفهم فی الحوادث والاجماع والخلاف
لا للتقلید لا یسمن ولا یغنی من جوع اذ بعد معرفة
طریق الاجتهاد من تصرفهم فی الحوادث ومعرفة الاجماع
وغیر ذلک فلا بد من القبول ایضا من آثارهم واخبارهم
وروایاتهم فیرجع الی التقلید فتدبروا القول بان
خلو بعض الازمنة والامکنة عن المجتهدین وعن

توسل

التوسل الیهم ولو لم یقبل قولهم [illegible]
یتم المدعی کما لا یخفی الخامس لو لم یکن للمیت قول لزم
التعطیل فی کثیر من الاحکام الشرعیة اذ عمدة
الادلة فی امثال زماننا اخبارات واحدة او
متواترة والاجماعات المنقولة وکلها اقوال للمیت
والفرق بین الروایات والفتوی تحکم بارد کما لا یخفی
علی المنصف فانصف السادس دلائل السید نعمة الله
ره فی بعض رسائله احدها قوله تعالی فلولا نفر
من کل فرقة منهم طائفة لیتفقهوا فی الدین ولینذروا
قومهم اذا رجعوا الیهم لعلهم یحذرون فان التفقه
شامل لروایة الحدیث والاجتهاد والتقلید و
حذر القوم المرتب علی الانذار لیس الا العمل بما بینه

المخالفون عن اولو وه لهم سواء بقي النافرون او ماتوا
فان العلم المنقول من صاحب الوحي لا يموت بموت
ناقله فيه ما لا يخفى وثانيها اذا اخذ المقلد مسئلة
من الفقيه الحي وكان مصاحبا له مطلعا على احواله
وتبدل على آرائه فافتاه بحكم مستند النص والاجماع
فعمل به واستمر عليه الى بعد صلوة المغرب فمات
ذلك الفقيه بين الصلوتين فعمل بتلك الفتوى في
صلوة العشاء فيكون بناء على ما قلتم صلوته المغرب
صحيحة وصلوته العشاء باطلة فنحن نسئله عن بطلان
هذه الصلوة الموافق حكمها للنص والاجماع ولا
يستندون في بطلانها الى شئ سوى موت ذلك
الفقيه فحينئذ فاللازم كونه شريكا في الاحكام

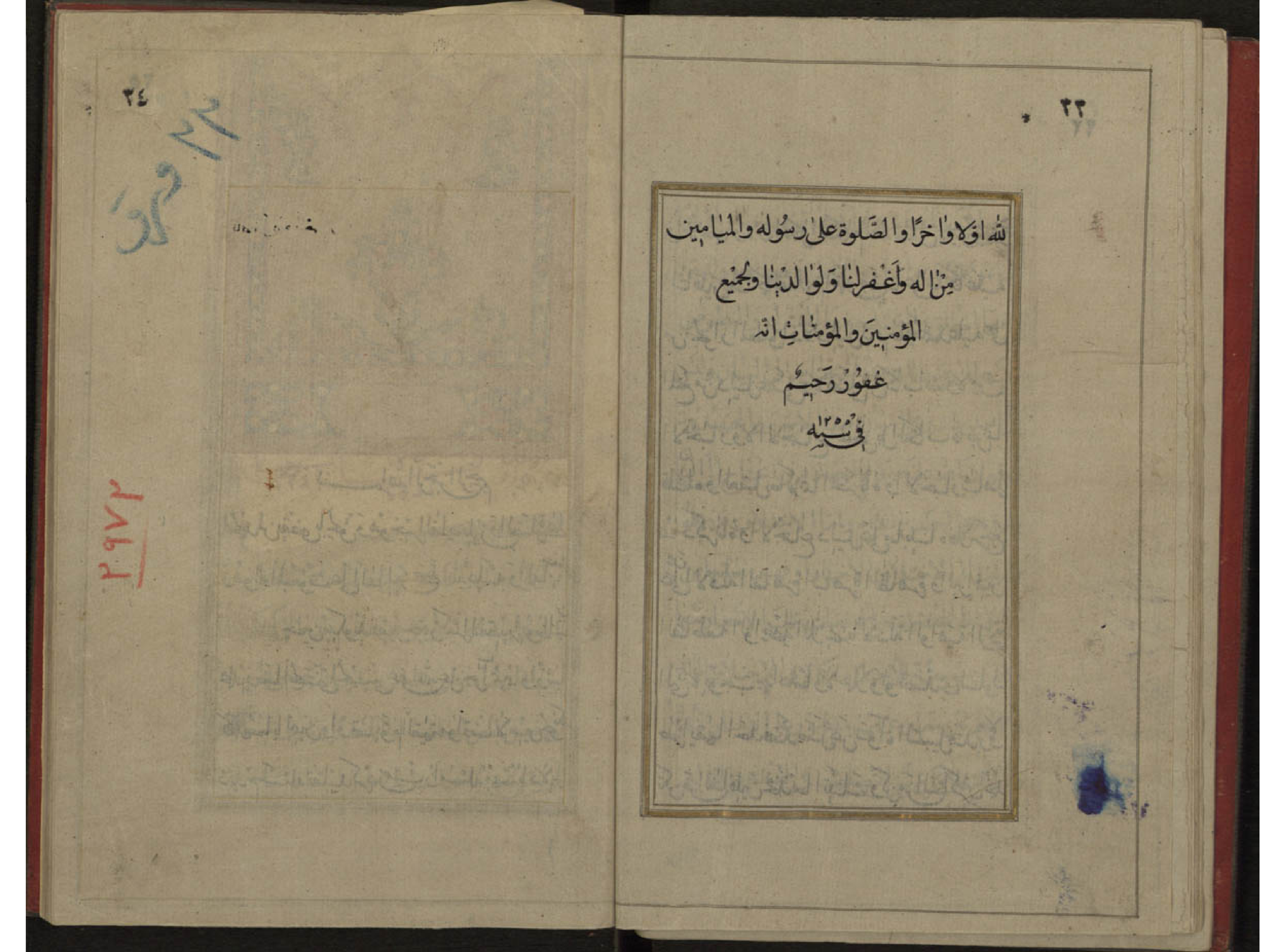
الشرعية

الشرعية وهذا ما لا ينطبق على اصولنا نعم يوافق ما
ذهب اليه الكوفي حيث قال في مسجد الكوفة قال
علي وانا اقول يعني خلافا لقوله اما علماؤنا رضوان
الله عليهم فانهم يحكون كلامه ويعملون به فلا تفاوت
في اتباع اقوالهم بين حيوتهم ومماتهم نعم ما قال
فاللازم كونه شريكا في الاحكام خطر ببالي المثال
المناسب له في هذا المقام لكشف المرام وهو ان
البناء اذا بنى بناء من جدارا من جدار محكم وسقف
مستحكم وجلس فيها جماعة وجاء احد وقال مات
البناء فخرجوا عنها فسئلناهم عن هذا يقولون مات
البناء ويهبط هذا السقف الان لموت البناء فسخافته
وغرابته غير خفي كما لا يخفى وثالثها ان كتب الفقه

شرح لكتب الحديث وفوايدها تقريب معانی الی افهام
الناس لان فيه العام والخاص وفيها المجمل والمبين
وفيها المطلق والمقيد وفيها المشترك والمنصوص
عليه الی غير ذلك وهذا يحتاج الی البيان وليس
كل احد يقدر علی بيان هذه الامور والمجتهدون
رضوان الله عليهم بذلوا جهدهم فيما يحتاج الی البيان
وترتيبه علی احسن النظام واما الاختلاف فيهم فهو
مستند الی الاختلاف الاخبار او فهم معانيها من
الالفاظ المحتملة حتی لو نقلت تلك الاخبار بعينها
لكانت موجبة للاختلاف كما تری الاختلاف الوارد
بين المحدثين مع ان عملهم مقصور علی الاخبار المنقولة
وبالجملة فلا فرق بين التصنيف فی الفقه والتاليف

فی الاخبار

فی الاخبار ولان الكل احكام الله تعالی لا يثبتونها بقول
الناقلين لها كما تقدم انتهی فبقينا علی ما كان عليه
من الجواز المطلق اذ لا دليل لهم ما يعتمد عليه علی
المنع من دليل عقلی ولا نقلی من كتاب الله ولا من
الاخبار ولا الاجماع المحقق بل الكتاب قاض بما
قلناه والعقل حاكم بما اخترناه والاخبار شاهدة
بما ذكرناه والاجماع دليل علی ما بيناه فلا نرجع
عن الادلة القاهرة الباهرة الظاهرة والبراهين
القاطعة الواضحة اللايحة بالادلة الواهية الردية
التی لا يوجب بها علما ولا عملا ولو تصدی لسلوك
طرايقها احد فقد ضل عن سواء السبيل فتدبر ولا
تكن من الغافلين فخذ ما اتيتك وكن من الشاكرين الحمد



لله اولا واخرا والصلوة على رسوله والمیامین
من اله واغفر لنا ولوالدینا ولجمیع
المؤمنین والمؤمنات انه
غفور رحیم
فی سنه ١٢٥٠



بسم الله الرحمن الرحیم

الحمد لمن یقضی بالحق وهو خیر الفاصلین والصلوة علی
رسوله المبعوث علی العالمین صلی الله علیه وآله اجمعین
اما بعد چنین میگوید فقیر حقیر کثیر التقصیر ابوطالب بن
محمد رضا الحسنی الحسینی عفی الله عن جرائمهما واوتیا
کتابهما بالیمین واوقفا یوم القیمة مواقف الامنین چون نکو
دیدم مسئله تقلید کردن میت را مسئله مهمه با دلایل

محکمه بسیار فایده ومنقح نبود در کلام احدی از علماء
ورد ونقض او بر طرف کردیده بود وعلما در زاویه خاموشی
نشسته بودند حتی آنکه قول المیت کالمیت مشهور شده
بود میانه فحول با وجود آنکه نبود از برای ایشان دلیلی
نه از معقول ونه از منقول شروع کردم رساله مختصری
بر صحت وجواز آن در نهایت وضوح وتنقیح با ذکر جمیع
اقوال در این مقال با دلایل وقیل وقال وترجیح از
روی عدل وانصاف غیر تعصب واعتساف امیدوارم
از خداوند غفار توفیق حق دارم در حالتی که گوینده
میباشم رب ادخلنی مدخل صدق واخرجنی مخرج صدق
واجعل لی من لدنک سلطانا نصیرا ویاری نمینماید مرا
در این باب جز عنایات اعلاحضرت شاهنشاه ملایک

سپاه سلطان سلاطین زمان وخاقان خواقین دوران
شهریار عادل کامل باذل دریا دل جامع هدایات
ازلی حاوی سعادات لم یزلی باسط بساط عدل
واحسان پناه وملجا اهل ایمان وایقان چمن سرای
گلشن ملت احمدی رونق افزای معموره شریعت محمدی
مؤسس اساس شرع انور مروج مذهب حق ائمه اثنی
عشر محرک سلسله فضل وکمال مؤکد ارکان دانش
وافضال حافظ شریعت غرا وملت بیضا زینت بخش
اورنگ کیانی وارث ملک سلیمانی نضارت بخش
ریاض کامرانی طرازنده افسر فرمانفرمائی نص خاتم
عدالت وجهانبانی گوهر تاج جلالت وکشورستانی
روشنی بخش شمع سلطنت واقبال چراغ افروز انجمن

عظمت

عظمت واجلال مالک ملوک عرب وعجم فرمانفرمای
ترک وتات وذیلم مهبط فیوضات یزدانی ومظهر
فتوحات سبحانی خسرو گیتی ستان السلطان بن السلطان
ابن السلطان الخاقان بن الخاقان بن الخاقان محمد شاه
خلد الله ملکه وادام الله ایام سلطنته واعوام دولته
وزین الله سماء اعتلائه بثواقب لبنات ودوائر الدوام
وقوم الله مقام کبریائه الی قیام الحجة القائم بین الرکن
والمقام لازالت شمس سلطنته مشارقة من مشارق
الاقبال ومصونة من آفة عین الکمال ونقص الزوال
والهبوط والوبال عسی الله ان یتمتع بها الطلاب ویترتب
علیها نتایج الاجر والثواب ولئن فاتنی الثناء الجمیل
فی العاجل فحسبی ما ارجو من الثواب الجزیل فی الآجل

وما توفيقى الا بالله توكلت على الله واليه انيب
پس بدانكه در باب تقليد مجتهد ميت ميان علما
رضوان الله عليهم خلاف است ظاهر اكثر علما منع
است مطلقا يعنى جايز نميدانند تقليد مجتهد ميت را
چه مجتهد حى باشد وچه نباشد وچه تقليد مجتهد
ميت را در حال حيوة او كرده باشد وچه نكرده
باشد وبعضى از علما جايز ميدانند مطلقا چه مجتهد
حى باشد وچه نباشد وچه در حيات او تقليد
او كرده باشد وچه نكرده باشد وبعضى ديگر با
وجود مجتهد حى منع كرده اند وبعضى از متاخرين
ميل بجواز تقليد ميت كرده اند در صورتى كه در حال
حيوة او تقليد او كرده باشد بعضى از محققين ايشان

اين قول را اقرب شمرده اند واقوى قول بجواز
مطلق ميباشد زيرا كه دليلهاى مانعين همه انها
نهايت سستى را دارد مثل خانه عنكبوت يكى از
انها انست كه علامه ره در تهذيب گفته كه اقرب
انست كه اگر حكايت كند از ميت جايز نيست عمل
كردن بان چون كه ميت را قول نميباشد از جهت
اجماع بر خلاف ان منعقد ميشود و اين دليل با انكه
عين مدعا ميباشد بحسب حقيقه ملايم با مذهب
اماميه رضوان الله عليهم در باب اجماع نميباشد
نظر بانكه اجماع نزد ايشان همين از جهت كشف
اتفاق از راى معصوم ع ميباشد نه باعتبار قول
احاد مجمعين چنانچه ميگويند مخالفت معروف

النسب ضرر ندارد نیز در حال حیوة او و حال انکه
شهادة میت معتبر است در باب جرح و تعدیل و
ان لازم دارد اعتماد کردن بقول او در عدد کتا
دلیل دیکر مانعین انست که میکویند متابعت اعلم
و اورع از مجتهدین واجب است بالاجماع ودر این عصر نیست
سابقه مطلع شدن بر انها ممکن نمیباشد جواب انکه ممکن است
مطلع شدن بر انها با ثار و اخبار و تصانیف ایشان الی غیر ذلک
در نهایت ظهور و مخفی نماند که این اجماع دلیل مجوزین مطلق
میباشد دلیل دیکر مانعین انست که میکویند هر کاه
مجتهد رای او بر کردد و رای دیکر اختیار کند واجب
است عمل کردن برای اخیر و ان در اموات امتیاز ندارد
جواب انکه با ممکن بودن امتیاز از علم بتواریخ کتابهای

ایشان و فتواهای ایشان همین تمام میشود در کسی که
دانسته شود تغیر رای در او و ضرر ندارد احتمال
تغیر مثل حی بدلیل اصل دلیل دیکر مانعین انست
که میکویند چونکه دلیلهای فقه ظنی میباشد حجیت
انها نمیباشد مکر باعتبار ظنی که حاصل شود بانها
و این ظن ممتنع است باقی بودن از بعد از موت پس
باقی میماند حکم خالی از سند و بیرون میرود از
معتبر بودن ان شرعا و فاضل محقق مدقق میر محمد باقر
داماد ره در کتاب خود شارع النجاة زیاد کرده که
مجتهد بعد از موتش و ممکن است ظاهر شدن خطاء
ظن او چنانچه در حال حیوة او ممکن است پس
ممکن نخواهد بود کفتن اصل لازم بودن اتباع ظن

مجتهد است زیرا که باقی بودن موضوع معتبر است
در استصحاب جواب آنکه بعد از تسلیم کردن زوال
اعتقادات وعلوم قائمه بنفس ناطقه بعد از موت
منع میکنیم خالی بودن حکم را از سند جهت آنکه هرگاه
حاصل شود برای مجتهد علم یا ظن شرعی از دلیلی که
مقترن باشد باو علم یا ظن او پس چگونه جایز نباشد
عمل کردن بآن حکمی که مجتهد فتوی داده در حال
حیوة خود بعد از موت او وچگونه کفایت نمیکند برای
دلیل این حکم نسبت بمقلد علم یا ظن او که سابق
مقترن بوده باو ونابودن علم بمزیل در حیوة او وناچار
از برای نفی او از دلیل وادعاء آنکه لازم است باقی
بودن ظن مجتهد تا حین عمل مقلد اول مسئله میباشد

نهایت

نهایت خوف آنست که لازم است که علم بتغیر اعتقاد
او بهم نرساند وآن در اینجا حاصل است حسب فرض
واحتمال ظاهر شدن خطاء ظن ضرر ندارد چنانچه
در مجتهد حی ضرر ندارد پس اصل لازم بودن اتباع
ظن او بحال خود باقی میباشد بدین جهت بعض علماء
متاخرین میل کردند بجواز تقلید میت هرگاه در حال
حیوة او مقلد تقلید او کرده باشد وهرگاه در حال
حیوة او تقلید نکرده باشد وحال خواهد بعد از
موت او تقلید او کند جایز نیست تقلید کردن او و
بعض محققین ایشان این قول را اقرب شمرده اند ومخفی
نماند که در این تخصیص غفلت کرده اند زیرا که فرقی
میانه آنکه تقلید او در حال حیوة او کرده باشد یا نکرده

باشد نیست نظر باتحاد طریق مسئلتین دلیلهای دیگر
ذکر کرده اند چون نهایت ضعف را دارد طول ندادیم
کلام را بذکر انها و جواب انها و نظر بضعف دلیلهای
مانعین صاحب معالم ره در معالم گفته که دلیلهائی
که در کلام اصحاب برای منع تقلید میت ذکر شده
بدانچه بما رسیده چون نهایت پستی را دارد صلاحیت
ذکر ندارد پس گفته ممکن است برای منع تقلید میت
این دلیل را ذکر کنیم که جایز بودن تقلید همین جهت
اجماع منقول است و لزوم عسر و حرج بتکلیف کردن
خلق را باجتهاد و هر دو وجه صلاحیت دلیل در موضع
نزاع ندارد نظر بانکه حکایت اجماع صریح در اختصاص
بتقلید حی میباشد و عسر و حرج دفع میشوند بتقلید

فی الجمله یعنی حی حاصل و مرجع او اینست که اصل
حرمت عمل بظن است و انچه دلالت بر جواز تقلید
میکند دو امر است اول اجماع منقول از علماء
بر اذن دادن عوام در استفتاء و ان صریح در احیاء
میباشد و ثانی لزوم عسر و حرج است هرگاه تقلید
جایز نباشد و ان ثابت نمیکند تقلید را مطلقا حتی
انکه در انجا مجتهد حی باشد تحقیق این مقام در اصول
شده که در این زمان اصل جواز عمل بظن است در
فروع تا حرمت ان ثابت شود مثل قیاس و استحسان
و غیر انها نه انکه اصل حرمت عمل بظن است در فروع
پس بنا بر این منع میکنیم ورود نهی را در فروع چنانچه
ایه شریفه فان بعض الظن اثم میباشد نه کل ظن و از

در اصول است نظر بسیاق آیات و معتبر نبودن ظن
در او دون فروع و اگر هم تسلیم نمائیم که در فروع
نیز ظن معتبر نخواهد بود آنهم در صورت امکان علم
است نه با مسدود بودن علم و دلیل در تقلید بودن
محض اجماعات منقوله نیست تا آنکه گفته شود که آنها
صریح در مجتهد حی میباشد با آنکه صراحت هم ندارند
بلکه دلالت بر جواز تقلید میت دارد چنانچه دانسته
خواهد شد و نیز محض لزوم عسر و حرج نیست تا آنکه
گفته شود که او مندفع میشود بتقلید حی با آنکه تمام
نمیشود باو عموم منع تقلید میت بلکه اعتراف بجواز
است هرگاه مجتهد حی نباشد و حال آنکه مراد او عموم
میباشد چه مجتهد حی باشد و چه نباشد نهایت آنچه

در این

در این باب است که لزوم عسر و حرج دلالت
میکند بر جواز تقلید و منع از عینی بودن اجتهاد و
همچنین آنچه از اخبار وارد شده است از رجوع کردن
مردم بامر ائمه به محمد بن مسلم و یونس بن عبد الرحمن و
فضل بن شاذان در اقوال ایشان و احکامشان بنا
بر آنچه ذکر کرده کشی در ترجمهٔ ایشان ولکن تخصیص
دادن حی و بیرون کردن میت دلیل میخواهد چون
تخصیص خلاف اصل است و خلاف اصل دلیل میخواهد
و مندفع شدن عسر و حرج هم منحصر نخواهد بود
بتقلید حی بتقلید میت هم مندفع میشود بلکه دلیل
مسدود بودن راه علم و منحصر بودن چاره در ظن
بتفصیلی که مذکور خواهد شد انشاء الله با دلالت

اخبار و اجماع است پس صاحب معالم ره گفته که
قول بجواز چندان فایده ندارد بنا بر اصول ما چونکه
مسئله اجتهادیه میباشد و فرض عامی در او رجوع
کردن بفتوی مجتهدین است پس در این هنگام اگر
قائل بجواز میت باشد رجوع کردن بفتوی او دوری
ظاهر میباشد و اگر حی باشد متابعت کردن او در آن
مسئله و عمل کردن بفتوی میت در غیر این مسئله از
درجه اعتبار دور است مخفی نماند آنکه این مسئله
اجتهادیه نخواهد بود بلکه از توابع مسائل کلامیه
میباشد و واجبست در او اجتهاد نه تقلید بتفصیلی
که در اصول ذکر شده از معذور بودن غافل و کافی
بودن ظن با ممکن نبودن علم هرچند با اعتماد ذکر کردن

بقول

بر قول عالم حی یا میت بوده باشد و شرط نیست
در معرفت این مسئله حاصل شدن شرایط اجتهادیه
در فروع و بر فرض تسلیم که این مسئله اجتهادیه
بوده باشد و فرض عامی در او رجوع کردن بفتوی
مجتهدین باشد نه دوری لازم خواهد آمد و نه
مفسده دیگر زیرا که خالی از آن نمیباشد تجزی در
اجتهاد یا جایز است یا جایز نیست اگر جایز است
چه ضرر دارد که مکلف مجتهد باشد در این مسئله
اصولیه و گمان او آن باشد که رجوع بقول میت توان
کرد و رجوع کند در باقی مسائل بقول میت و اگر
جایز نمیباشد دور نخواهد بود که تقلید مجتهد حی
کند در این مسئله و تقلید مجتهد میت کند در باقی

مسائل و ادعا کردن بعد در امثال این مقامات
برهانیه از درجه اعتبار دور است پس کفته انچه
ظاهر است از اتفاق علماء ما بمنع از رجوع کردن
بفتوی مجتهد میت با وجود مجتهد حی مخالفت دارد
با قول بجواز ان بلکه بعض اصحاب صریحا حکایت اجماع
کردند ان هذا الشئ عجاب بسیار تعجب است هرکاه
اتفاق علما رضوان الله علیهم بر این مطلب بود دیکر
چه نزاعی بود و چه احتیاج باین طول و تفصیل بود
با انکه محقق بودن اجماع هم مشکل است بله این تفصیل
از کلام بعض علماء مثل شیخ رکن الدین محمد بن علی الجرجانی
در شرح مبادی ظاهر میشود حیثتی کفته که اشبه
انست که کفته شود مستفتی هرکاه یافت مفتی را جایز

بز

نیست برای او استفتاء از خاکی چه حی باشد و چه
میت چون او مکلف است باخذ کردن باقوی
ظنین پس معین است بر او عمل کردن بان مثل مجتهد
که عمل کردن باقوی دلیلین بر او واجب است و
هرکاه نیافت مفتی را یا حکایت کننده از حی یافت
میشود یا نمیشود و هرکاه یافت شود نیز عمل کردن
بقول او معین است و اکر یافت نشود یا حکایت
کننده از میت یافت میشود یا نمیشود اکر یافت شود
نیز واجب است عمل کردن بقول او و اکر یافت نشود
واجب است اخذ کردن از کتابهای مجتهدین کذشته
و شیخ سلیمان در رساله مثل این ذکر کرده و از شیخ
علی بن هلال نیز مثل این نقل شده مخفی نماند انچه

در کلام ایشانست زیرا که اگر مکلف است باخذ
کردن باقوی ظنین پس مکلف به او هماست هرگاه
حاصل شود از حکایت کننده از حی عمل کردن بان
معین است چه مفتی یافت بشود یا نشود وهرگاه
حاصل شود از حکایت کننده از میت عمل کردن
بان نیز معین است چه حکایت کننده از حی یافت
شود وچه نشود مفتی هم چه یافت شود وچه نشود
وهرگاه حاصل شود از اخذ کردن از کتابهای
کذشتگان عمل کردن بان هم نیز معین است حکایت
کننده از حی یا میت یافت شود یا نشود مفتی هم بشرح ایضا
پس دلیل ایشان با انکه نقیض مدعای شان است
دلیل بر جواز مطلق میباشد واین ترتیب هم لاطائل

تحته در تحت او چیزی نمیباشد تا تامل نماید صاحب
وافیه در وافیه تفصیل غریبی قائل شده مذکور
ساخته که انچه بخواطرم میرسد در این مسئله آنست
که کسی را دانسته شود از حال او اینکه فتوی نمیدهد
در مسائل مگر بمنطوقات ومدلولات صریحه ادله
مثل صدوقین وغیر انها از قدما جایز است تقلید
کردن او چه حی باشد وچه میت حیوة وموت او
تفاوت ندارد در فتوی او وکسی را که دانسته نشود
از حال او این مثل کسی که عمل میکند بلوازم غیر بینه
وافراد غیر بینه الاندراج مشکل است تقلید او
چه حی باشد وچه میت بعد از ان بر خود سؤالی
کرده با اینکه بنابر این باطل میشود جواز اعتماد مجتهد

نیز باعتقاد خود در عمل خود در این قسم ثانی وجواب
گفته باینکه لازم نخواهد بود این زیرا که هرگاه حاصل
شود برای او جزم بلزوم یا فردیت حاصل میشود برای
او جزم بحکم شرعی و مخالفت حکم مقطوع به غیر معقول است
در این تفصیل غفلت و فراموشی میباشد از چند وجه
اول انکه انچه نسبت ببعض قدما داده از عمل کردن
بانچه مذکور ساخته ممنوع است چنانچه ظاهر است
برای متتبع با انکه باز خواهند ایستادن فقیه از فتوی
دادن نظر بانکه فقه تمام نمیشود بان چنانچه واضح
است ثانی انکه هر که تقلید میت را جایز میداند در
هر دو قسم جایز میداند و هر که جایز نمیداند نیز در هر
دو قسم جایز نمیداند این تفصیل خرق اجماع مرکب

برا

میکند چون مخالفت دارد با ان دو قول باهم و مخالفت
ان دو قول باهم مخالف اجماع است پس ممنوع منه
خواهد بود چنانچه تحقیق این حکم در اصول شده ثالث
انکه مطلع شدن مقلد باین تفصیل و تفرقه کردن میان
این دو قسم متعسر است بلکه متعذر است رابع انکه
هرگاه ثابت شد حجیت اجتهاد از قسم ثانی بر خود او
ثابت خواهد بود نیز بر مقلد او نظر بعموم ادله خصوصا
هرگاه جزمی بوده باشد چنانچه او ادعا نموده خامس
انکه معظم احکام و فتاوی که عوام احتیاج بانها دارند
همین استنباط از دو قسم اخیر میباشد و غالب احتیاج
مردم بمجتهد در همین است پس تامل نما و تدبر نما و
غافل مشو و بدانکه اقوی جواز تقلید میت است

مطلقا چه تقلید او در حیوة کرده باشد و چه نکرده
باشد چه مجتهد حی باشد و چه نباشد نظر بدلیل عقلی
و نقلی اما عقلی و آن توقف دارد بتمهید مقدمه
و آن این است که عمل مقلد بقول مجتهد از باب تعبد
محض یعنی محض تقلید مجتهد نیست بلکه از جهت آنست
که قول او کاشف از نفس الامر است حسب ظن مقلد
چنانچه عمل مجتهد بر ادله چنین میباشد نظر بانکه مجتهد
و مقلد هر دو مکلف میباشند بتحصیل کردن حکم الله
نفس الامری فرقی که میانه ایشان میباشد آنست که
مجتهد باید از دلیل اخذ کند و مقلد از متابعت کردن
علما و چون راه علم مسدود است باید عمل بظن نمایند
پس عمل کردن مقلد بقول مجتهد مشروط است بانکه

ظن اقوی بهم رساند که قول او حکم الله نفس الامری
میباشد نه محض تقلید کردن او باشد چنانچه از تتبع
معلوم میشود که مقصود شارع ع این میباشد و در
مقبوله عمر بن حنظله و آنچه در معنای آنست از اخبار
دلالت بر این نیز دارد نسبت بمجتهد و مقلد هر دو
ملاحظه نمایید و از جمله چیزی که تقویت میکند بانکه
بنای مقلد نیز بر ظنونست مثل مجتهد نه محض تقلید
مقدم داشتن اعلم و اورع از مجتهدین است نظر بانکه
قول او اقوی و ارجح میباشد و آیه شریفه وافی هدایه
الذین یستمعون القول فیتبعون احسنه نیز اشاره باین
باین دارد و بعد از تمهید این مقدمه بدانکه رجوع
کردن عامی بسوی مجتهد از جهت دلیل عقلی است

که بعد از باقی بودن تکلیف بتحصیل حکم الله نفس الامری
ومسدود بودن علم وقبیح بودن تکلیف ما لا یطاق
چاره نمیباشد غیر از عمل کردن بظن مثل مجتهد چنانچه
ظن مجتهد حاصل میشود از امارات فقهیه ظن مقلد
حاصل میشود بمتابعت کردن مجتهدین ودر این هنگام
احتیاج دارد در صورت تعدد مجتهدین معین
کردن کسی را که واجب است تقلید او وبسوی عمل کردن
بظن نظر بانکه بعد از مسدود بودن علم مکلف است
باخذ کردن باقوی ظنین پس براو واجب است رجوع
کردن بعلماء مستنبطین وتفحص وتجسس کردن تا حاصل
شود براو امتیاز ورجحان یکی از ایشان بمقتضای فهم
او وهرگاه حاصل شود بدو تای ایشان مخیر است میان

این

این دو تا بهر یک که خواهد عمل میتواند کرد وهرگاه
در سه تا حاصل شود مخیر میان سه تا میباشد و
هکذا وهرگاه ترجیح حاصل شد برای او بانکه
قول یکی از این مجتهدین حکم الله نفس الامری میباشد همان از
تکلیف اوست که عمل بقول او نماید پس معیار حاصل
شدن ظن ورجحان او میباشد گاه هست از حی حاصل
میشود وگاه هست از میت وهرگاه از میت حاصل
شود که گفته او حکم الله نفس الامری است دیگر معنی
ندارد ترک تقلید وترک متابعت او وعمل کردن
بقول غیر او با باقی بودن ظن بحکم الله الفرعی الواقعی
نظر بانکه عمل کردن بقول میت در اینصورت
تکلیف او میباشد بانکه قبیح است ترجیح مرجوح

برزاج و قول باینکه قول میت افاده ظن نمیکند
جزاف است بعلت انکه موت و حیوة در حاصل شدن
ظن بحکم الله نفس الامری دخلی ندارد چون هر دو
همین برادله که ماخذ انها یکی میباشد اعتماد میکنند
و کفتن بعدم جواز تقلید میت از جهت موت او و جواز
تقلید حی از جهت حیوة او همین است صحیح از جهت تعبد
محض و حال انکه شناختی که بناء مقلد بر ظنون است
مثل مجتهد نه محض تقلید مجتهد با وجود انکه اجماعات
منقوله در تقدیم اعلم و اورع و اوضح تر و زیادتر از انچه
نقل شده از منع کردن تقلید میت میباشد چنانچه
بر کسانیکه مهارت در اصول دارند مخفی نیست نهایت
امر این است که اجماع منقول ظنی میباشد هرگاه برای

عامی ظن اقوی بقول میت در مسئله فرعیه حاصل
شود که قول او حکم الله نفس الامری میباشد معارضه
نمیتواند کند با او ظنی که از اجماع منقول حاصل
شود بر جایز بودن عمل بقول میت در صورتیکه این
ظن ضعیف تر از ان باشد پس هرگاه امر دایر باشد
در مسئله فروع میان دو مجتهد که یکی از انها حی
باشد و دیگری میت و حاصل شود برای مقلد ظن
اقوی وارجح باینکه متابعت این میت اقرب بحکم الله نفس
الامری میباشد از امارات خارجه و قراینی که
دلالت بر او هر چند بسبب مدح علما و وصف کردن
ایشان این میت را باتفاق و تحقیق چگونه واجب
یا جایز است برای عالی که جایز نمیداند تقلید میت را

منع نماید مقلد را از تقلید این میت مادامیکه حاصل
نشود برای مقلد بطلان انچه را فهمیده حاصل تحقیق
در مسئله انست که مقلد در این مسئله مثل یکی
از علما میباشد و مناط عمل او حاصل شدن ظن
بحکم الله نفس الامری میباشد بعد از مسدود بودن
علم و با وجود ظن قوی بظن ضعیف عمل نمیتواند کرد
پس هرگاه باز گشت امر او بعمل کردن ظن قوت ظن
میباشد بهر که ظن او بحکم الله نفس الامری قوی تر
حاصل شود همان تکلیف او خواهد بود چه مجتهد
حی باشد چه میت و با وجود حاصل شدن قوت
ظن او در جانب میت جایز نخواهد بود عمل کردن
بقول حی تامل نمایید نیکو تاملی دلیل دیگر انکه هرگاه

قول میت را اعتباری نباشد لازم می اید تعطیل
در بسیاری از احکام شرعیه زیرا که در امثال
این زمان اغلب دلیل اخبارات واحده و اجماعات
منقوله میباشد و انها قول میت میباشد و تصحیح و
توثیق و جرح و تعدیل کردن انها هم از شهادت میت
میباشد و قول میت و شهادت را بنا بر این اعتباری
ندارد پس تعطیل لازم خواهد بود و تفرقه کردن
روایات و شهادات با فتوی بسیار سخیف است تامل
و تدبر نما و انصاف بده و قول بانکه بعض زمانها و
مکانها خالی میباشد از مجتهدین و توسل بایشان
و هرگاه تقلید میت جایز نباشد لازم می اید عسر
و حرج منفی مدت غایبه را تمام نمیکند بعلت انکه مدت غایبه

است کرچه مجتهد باشد وچه نباشد دست رس
بایشان داشته باشد یا نداشته باشد دلیل دیکر
انکه اتفاق مردم است بر نقل کردن از علماء کذشتکان
ونوشتن کتابهای ایشان وهرکاه جایز نباشد
تقلید ایشان لازم است اینکه اینها بی فایده بوده باشد
وقول باینکه فایده نقل وتصنیف شناختن طریق
اجتهاد است از تصرف کردن ایشان در حوادث و
شناختن اجماع وخلاف است نه تقلید لا یسمن ولا
یغنی من جوع است نه فربه میکند ونه از کرسنکی سیر
میکند بعلت انکه بعد از شناختن طریق اجتهاد از تصرف
ایشان در حوادث وشناختن اجماع وخلاف وغیر
اینها لابد است نیز از قبول کردن از اثار واخبار و

روایات ایشان پس بر خواهد کشت بسوی تقلید
تامل کن وباریک شو وبفهم واما دلیل نقلی اول
اخبارات یکی از انها انست که روایت کرده است
کشی در ترجمه یونس بن عبد الرحمن بسنده عن فضل بن
شاذان از پدرش عن احمد بن ابی خلفه قال کنت مریضا
فدخل علی ابو جعفر ع یعود فی مرضی فاذا عند راسی
کتاب یوم ولیله فجعل یتصفحه ورقة ورقة حتی اتی
علیه من اوله الی اخره وجعل یقول رحم الله یونس
رحم الله یونس یعنی کفت یونس بن عبد الرحمن بیمار بودم
پس عیادت من فرمود ابو جعفر ع در انوقت کتاب شبانه و
روزی تالیف کرده بودم نزد سرم بود پس ورق
ورق فرمودند از اول تا اخر ودو سه دفعه فرمودند

کرحمت کند خدا یونس را وظاهر این است که کتاب
فتوی بود واز سیاق کلام حاصل شدن تقریر امام
بر تقلید یونس بعد از موت او ومعلوم میشود اندک
تاملی دارد حدیث دیکر قال ابو جعفر الجعفری ادخلت
کتاب یوم ولیلة الذی الفه یونس بن عبد الرحمن علی
ابی الحسن العسکری ع فنظر فیه وتصفحه کله ثم قال هذا
دینی ودین آبائی وهو الحق کله یعنی کفت ابا جعفر
الجعفری که داخل کردم کتاب یوم ولیله انچنانی که
تالیف کرده بود یونس بن عبد الرحمن بر ابی الحسن العسکر
پس نظر فرمود در او ورق ورق فرمودند از اول تا اخر
وفرمودند که این دین مناست ودین آباء من است و
او حق است همه او اگر جایز نبود عمل بقول میت وقت عرض کردن

بایشان

بایشان ع باید انکار بفرمایند با انکه تصدیق فرمودند
بانهایت تاکید چنانچه ظاهر است ومخفی نماند که
این حدیث تقویت حدیث سابق را میکند متذکر
باش حدیث دیکر قال مفضل بن عمر قال ابو عبد الله ع
اکتب وبث علمك فی اخوانك فان مت فاورث کتبك
بنیك فانه یاتی علی الناس زمان هرج لا یانسون فیه
الا بکتبهم یعنی کفت مفضل بن عمر که فرمودند برای
من ابو عبد الله ع کتابت کن وپهن کن علم خود را میان
مردم پس هرکاه فوت تو برسد ارث بکذار کتاب خود را
میان اولاد خود که خواهند امد بر مردم زمان فتنه
واختلاط انس نمیکیرند مکر بکتابهای ایشان خفائی
نخواهد بود در دلالت کردن این حدیث بر عمل کردن

بقول میت بلکه در نهایت ظهور است تأمل وتفکر
نما ثانی اجماع است اجماعی علما است بر واجب بودن
متابعت اعلم واورع از مجتهدین واختصاص مجتهد
حی وبیرون کردن میت دلیل میخواهد وذکر کردن
انکه مطلع شدن بر اعلم واورع در اموات غیر ممکن است
بتحقیق شناختی که ممکن است اطلاع بر انها باثار واخبار
وتصانیف ونحو ذلک در نهایت اسانی دلیلهای
چند سید نعمة الله ره در بعض رسایل خود نقل کرده
یکی از انها ایه شریفه فلولا نفر من کل فرقة منهم طائفة
لیتفقهوا فی الدین ولینذروا قومهم اذا رجعوا الیهم
لعلهم یحذرون یعنی کاش کوچ میکردند از هر فرقه از
ایشان جماعتی تا فقیه شوند در دین وهرگاه برگردند

بسوی ایشان بترسانند قوم خود را شاید ایشان حذر
نمایند از نواهی وعمل کنند باوامر الهی پس تفقه شامل
حدیث واجتهاد وتقلید میباشد وحذر کردن
قومی که مرتب است بر ترسانیدن نیست مگر عمل
کردن بانچه بیان کردند از اکوچ کنندگان بسوی
ایشان وروایت کردند برای ایشان چه باقی باشند
کوچ کنندگان وچه فوت شوند جهة انکه علی که
از صاحب وحی است نمیمیرد بموت ناقل او ومیتوان
گفت که در صورت باقی بودن کوچ کنندگان هم
انهائی که این کوچ کنندگان فقه را از انها اخذ کردند
چه باقی باشند وچه مرده باشند اندک تاملی دارد
دلیل دیگر او انست که هرگاه اخذ کند مقلد مسئله را

از مجتهد حی و بوده باشد مصاحب او و مطلع باشد
بر احوال او و مبدل شدن رایهای او پس فتوی داد
او را بحکمی که مستند او نص و اجماع است و عمل کرد
با و و باقی بود بر او تا بعد از نماز مغرب و فوت شد
این فقیه میان دو نماز و عمل کرد بهمین فتوی در
نماز عشا پس میباشد بنا بر انچیزی که گفتید شما نماز
مغرب او صحیح و نماز عشای او باطل باشد ما سؤال
میکنیم بر بطلان این نمازی که موافق است حکم او با نص
و اجماع مستندی ندارند در ابطال این نماز سوی موت
ان فقیه پس در این هنگام لازم است بودن او شریک
در احکام شرعیه و این موافق اصول ما نیست موافق است
با انچه رفته است بسوی او کوفی حیثیتی که گفته در مسجد

کوفه قال علی و انا اقول یعنی فرمود علی و منهم میگویم
یعنی خلاف انچه او فرموده اما علمائنا رضوان الله
علیهم پس ایشان حکایت میکنند کلام او را و عمل میکنند
با و تفاوت ندارد در متابعت کردن اقوال ایشان میان
حیوة و ممات ایشان خوب گفته سید ره که لازم است
بوده باشد او شریک در احکام خطور کرد بقلب من
مثال مناسبی از برای او درین مقام جهت کشف کردن
مرام و ان این است که بنائی او طاقی بسازد از دیوار
محکم و سقف محکم و در او نشسته باشند جماعتی ناگاه
شخصی می اید و مذکور میکند که بنائی که این طاق را ساخته
مرد دفعی ان جماعت برخیزند و بیرون روند بسرعت
تمام هرگاه از ایشان سؤال کنید که چه شد شما را که باین

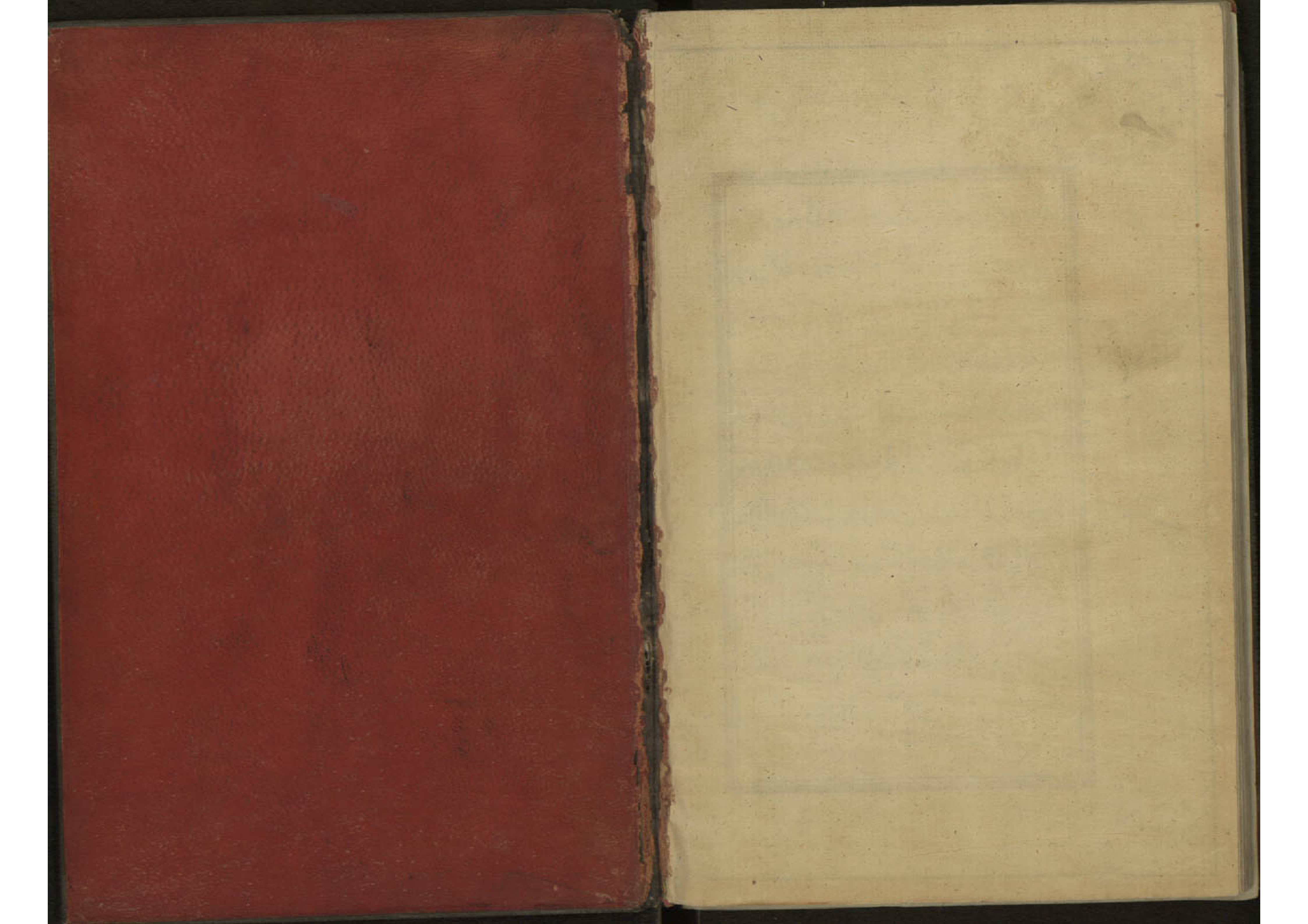
تعجیل از اینجا بیرون رفتید کویند این سقف حال خراب
میشود هر کاه از ایشان سؤال کنید که از کجا دانستید
کویند بناء چون مرد حال این سقف هم پایین خواهد
آمد ملاحظه نمایید مطابق بودن مثال را با ممثل
زیرا که احکام شرعیه مثل سقف است و ادله محکمه مثل
دیوار چنانچه استحکام سقف بدیوار است استحکام
احکام شرعیه با دله میباشد و دیوار هر کاه محکم باشد
سقف هم مستحکم خواهد بود هر چند بناء بمیرد تا هزار
سال دیگر بعد از فوت او سقف باقی خواهد بود چنین است
احکام شرعیه هر کاه از ادله محکمه بیرون آید از مردن
آن مجتهد بر هم نخواهد خورد تا قیام قیامت باقی خواهد بود
نیکو تامل کنید و انصاف بدهید که چنین حرف معقول

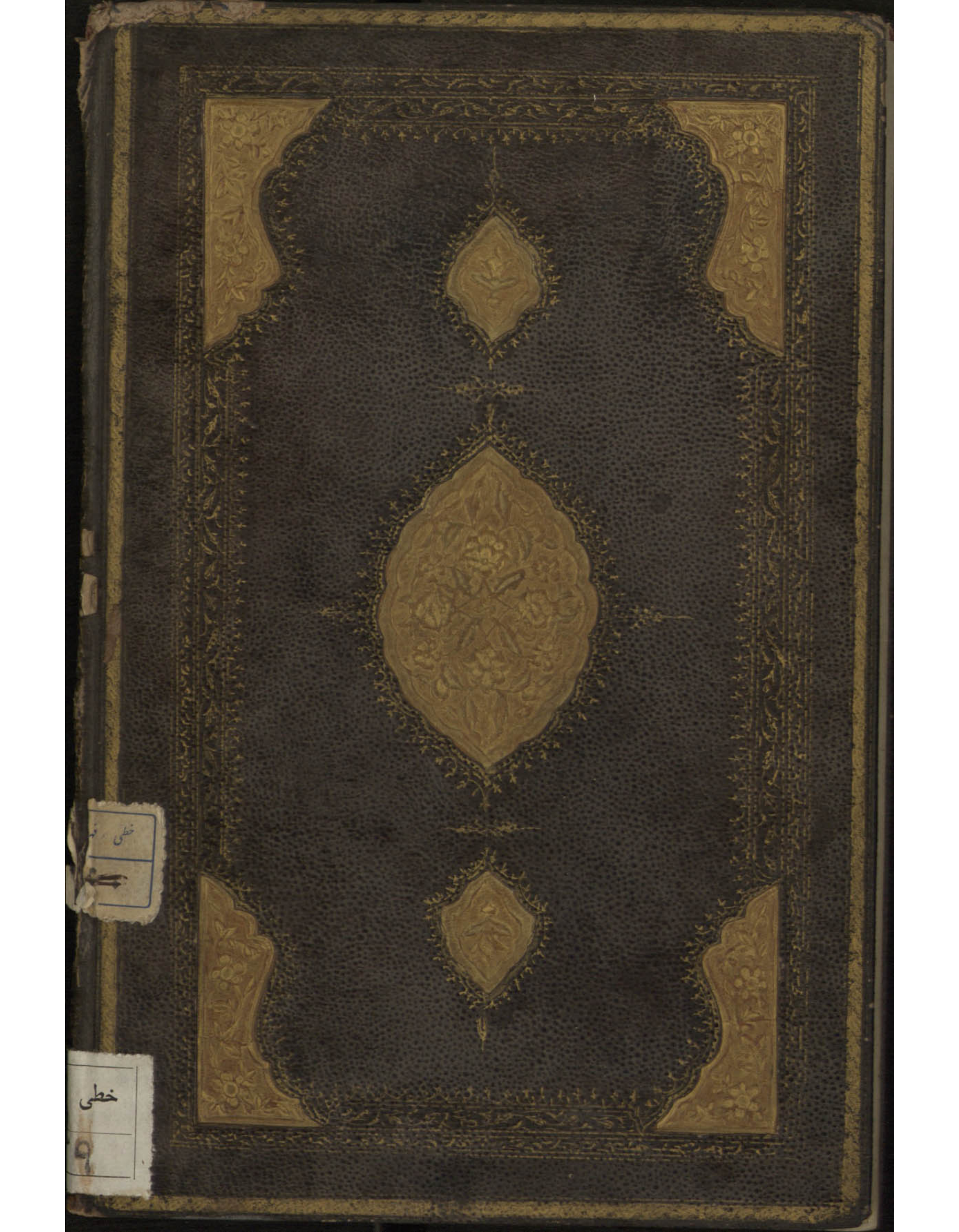
هست دلیل دیگر او آنست که کتابهای فقهی شرح کتابهای
حدیث است و فواید فقه نزدیک کردانیدن معنیهاست
بسوی فهمهای مردم جهت آنکه در احادیث عام و
خاص و مجمل و مبین و مطلق و مقید و مشترک و منصوص
علیه الی غیر ذلک میباشد و اینها همه احتیاج
ببیان دارند و هر کسی قدرت بر بیان آنها ندارد
و مجتهدون رضوان الله علیهم کوشش تمام نمودند
در آن چیزهایی که احتیاج ببیان دارد و ترتیب
دادند آنها را بر احسن نظام و آن اختلافاتی که
میانه ایشان میباشد مستند باختلافات اخبار است
یا فهمیدن معانی آنها از الفاظ مختلفه حتی آنکه
هر کاه نقل میکردند اخبار را بعینها هر آینه بود باعث

براختلاف چنانچه مشاهده میکنید اختلاف که
وارد است میان محدثین با اینکه عمل ایشان منحصر
براخبار منقوله میباشد خلاصه فرقی میانه تصنیف
در فقه وتالیف در اخبار نمیباشد زیرا که همه
احکام الله تعالی میباشند ونمیرد بمردن ناقلین انها
چنانچه گذشت تمام شد پس باقی میباشیم برانچه بودیم
براو از جواز مطلق بعلت انکه دلیلی که اعتماد براو
توان کرد برای مانعین نمیباشد نه دلیل عقلی ونه
نقلی چه از کتاب الله وچه از اخبار وچه اجماع بلکه
کتاب قاضی میباشد بانچه گفتیم از او وعقل حاکم است
بانچه اختیار کردیم از او واخبار شاهد است بانچه ذکر
کردیم از او واجماع دلیل است برانچه بیان کردیم از او



پس نخواهد برگشت کسی از ادله قاهره باهره ظاهره
وبرهانهای قاطعه واضحه لایحه بادله واهیه ردیه
انچنانی که باعث نمیشود با وعلمی وعملی وهرگاه
متصدی شود طریق سلوک از ان احدی بتحقیق گمراه
خواهد بود از راه راست واختیار کرده خواهد
بود ضلالت را بر هدایت پس تدبر کن ومباش از
غافلین فخذ ما اتیتک وکن من الشاکرین الحمد لله اولا
واخرا والصلوة علی رسوله والمیامین من اله اغفر
لنا ولوالدینا ولجمیع المؤمنین
والمؤمنات انه غفور
رحیم
سنه ۱۲۵۵




خطی
خطی